

المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر عهد الرئيس المصري حسني مبارك

1981-2011(الصحافة المصرية مصدراً)

م. د. فاطمة حمدان عبادي

جامعة الكوفة/كلية الآداب / العراق

Asst. Dr. Fatima Hamdan Aebadi

Workplace: University of Kufa/College of Arts

US economic aid to Egypt during the era of Egyptian

2011-President Hosni Mubarak 1981

(Egyptian press as asource)

iq.edu.alasadi@uokufa.fatimahh

DOI: <https://doi.org/10.64354/ofon.njlp.1.1.13>

الملخص

يعد موضوع العلاقات بين بلدين من الموضوعات البارزة والمهمة التي تشغل اهتمام الباحثين والكتاب لما يشكله الموضوع من ركيزة أساسية في تاريخ البلدان، ونتيجة لما تكتنف هذه العلاقات من إحداث وتطورات ينعكس أثرها على الرأي العام للطرفين، لذلك يناقش البحث قضية مهمة من قضايا العلاقات المصرية الأمريكية إلا وهي قضية المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر طوال مدة حكم الرئيس المصري حسني مبارك، هذه المساعدات التي كانت جزءاً من برنامج المعونات الأمريكية تجاه الدول في منطقة الشرق الأوسط، والتي ازدادت بشكل كبير في فترة التسعينيات نتيجة التقارب الكبير بين الطرفين، وهذه المعونات التي أثارت استغراب الكثير وجعلتهم يتساءلون عن الهدف الحقيقي الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم مليارات الدولارات لبلد كمصر، هل إن تقديمها لهذه المعونات فعلاً كصدقة أم هناك غايات خفية وراء فعلها هذا، وهذا ما سنجيب عليه في متن البحث، فضلاً عن الطرق التي اتبعتها في تزويد مصر بهذه المعونات وتقديرات هذه المعونات والتقصي عن الموقف من هذه المعونات.

الكلمات المفتاحية: (مساعدات، اقتصادية، مصر، حسني مبارك، موقف)

Abstract

one of the prominent relation between two countries is The topic of and portant topics that occupies the attention of researchers and writers because the topic constitutes a fundamental pillar in the history of the two ents that surround these of the events and developm result countries and as of which is reflected in the public opinion of both relations the impact parties, therefore, the research discusses an important issue in the American relation issue of American economic aid to Egypt-Egyptian Egyption president Hosni Mubarak This aid was throughout the rule of part of the American aid program tow ards countries in the middle East region, and it increased signficantly in the nineties as aresult of the great many and rapprochement between the two parties, this aid has surprised the real goal that prompted the united states of made them wonder about America to provide billions of dollars to a country like Egypt. Is providing this aid really chrity or are there hidden goals behind this the methods it followed in providing to action? The research, in addition Egypt with this aid, the estimates of this aid, and investing the position on .this aid

:Key words (Aid, Economic, Egypt, Hosni Mubarak, Position)

المقدمة

مثلت قضية المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر جانبا مهما في سياق العلاقات بين البلدين والتي زادت بشكل كبير في عقد التسعينات، إلا إن هذه المساعدات التي تقدمها دولة لدولة أخرى ليست مساعدات مجانية أو دون مقابل وإنما تكمن خلفها غايات وأهداف سياسية تنشده الدولة من خلالها تحقيقه، وهذا هو سبب اختيارنا لهذا الموضوع لدراسة ماهية هذه المساعدات والأهداف من وراء تقديمها لمصر وتأثير هذه المساعدات على الوضع الاقتصادي لمصر، وإن نعطي صورة واضحة للقراء عن هذه المساعدات من خلال طرحنا لمجموعة من الأسئلة والإجابة عليها في متن الدراسة ولعل من أهمها: كيف تطورت المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر؟ وما مدى فائدة الشعب المصري لهذه المساعدات؟ وهل إن المساعدات قد أفادت جميع طبقات المجتمع المصري أم إن فائدتها شملت فئة معينة؟ وما هو موقف مصر من هذه المساعدات؟ وما مدى مصداقية هذه المساعدات، وما هي الأهداف الكامنة وراء هذه المساعدات وغيرها من التساؤلات.

جاءت الدراسة على شكل مقدمة وتمهيد تناول موضوع مفهوم المساعدات وأهميتها، وثلاثة مباحث إذ جاء الأول بعنوان ((المساعدات الاقتصادية الأمريكية 1981-1999))، في حين تطرق المبحث الثاني إلى موضوع ((مستقبل المساعدات الاقتصادية 1999-2011))، بينما تناول المبحث الثالث موضوع ((الموقف من قضية المساعدات وقرار تخفيضها))، وجاءت الخاتمة لتوضح أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة. وقد كان اختيار عام 1981 ليكون بداية الدراسة هو تاريخ تولية حسني مبارك لرئاسة الجمهورية في مصر، وانتهاءً لعام 2011 وهو تاريخ اندلاع ثورة 25 يناير 2011 وانتهاء حكم حسني مبارك للبلاد. اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع ويأتي في مقدمتها الصحافة التي استفادت الباحثة بشكل كبير، إذ إن البحث اعتمد بالدرجة الأساس على الصحافة المصرية أضف إلى الكتب العربية والمصرية والبحوث المنشورة في المجالات.

التمهيد

مفهوم المعونات وأهميتها

تعددت التعريفات الخاصة بمفهوم المعونات ومنها التعريف القائل ((بأنها المساعدات التي تعطىها الدول الغنية إلى الدول الفقيرة))، وعرفها البعض الآخر بأنها ((انتقال كمية من الموارد الاقتصادية سواء أكانت موارد نقدية أو سلع استهلاكية أو رأسمالية من بلدان متقدمة إلى بلدان نامية ويؤدي هذا بالتالي إلى رفع المستوى المعيشي لهذه البلدان النامية ورفع معدل نموها الاقتصادي)) (المزروع، 1432، ص.18).

وعرف الفكر الاقتصادي المعونات على أنها ((إجمالي المنح والقروض التي تقدم وفقاً لشروط ميسرة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية))، فضلاً عن تعريفها بأنها المساعدات الغنية ذات الصفة الرسمية (فايد، 2012، ص. 5) ، ويقصد بها أيضاً تحول المصادر من الوكالات الحكومية والخاصة بإحدى الدول إلى وكالات حكومية أو خاصة لدولة أخرى وذلك لأغراض عديدة قد تكون لأجل الطابع الإنساني (العجمي، 2011، ص. 15).

وأشار الكاتب ستيفن راديليت (Steven Radelet)، بأن مصطلح المعونات العام يعني التدفقات المالية والمساعدة الغنية والسلع المصممة لتعزيز التنمية الاقتصادية كهدف أساسي وهذه المعونات تستثني منها المعونات العسكرية (Radelet S, 2006, p3)

تجدر الإشارة إلى إن الكاتب هانز مورجنثاؤ (Hans Morgenthau) قد قسم المساعدات في مقاله الذي نشره من قبل جمعية العلوم السياسية الأمريكية إلى ستة أنواع وهي المساعدات الإنسانية والمساعدات المعيشية والمساعدات العسكرية والرشوة والمساعدات الخارجية للهيئة علاوة على المساعدات الخارجية للتنمية الاقتصادية (Morgenthau H, 1962, P30) هذا من جانب ومن جانب آخر فقد عدت المساعدات الاقتصادية شكلاً من إشكال الكفاءة السياسية لدولة من الدول المانحة والتي تهدف من وراء تقديمها هذه المساعدات لتحقيق إبعاد وغايات سياسية أكثر مما تكون اقتصادية، سيما وان هذه المساعدات إنما هي عملية توظيف للمصادر الاقتصادية المستخدمة من قبل تلك الدول كأداة للتأثير في السلوكيات الداخلية والخارجية للدول الأخرى بدل من إن تستخدم أسلوب فرض العقوبات (عوض، ب ت، ص. 16)، وهذا ما أكد عليه الكثير من الكتاب والمؤلفين عندما نظروا إلى المساعدات على أنها إتاوة أو ضريبة تدفعها القوى العظمى لتتمكن بعد ذلك من استغلال تلك البلاد (هاتير، 1979، ص. 11).

بالإضافة إلى التعريفات السابقة لمفهوم المساعدات فهناك من يرى أنها وسيلة لتقييد مسار التنمية في البلدان التي تتلقى هذه المساعدات بواسطة تعزيز التراكمات غير المتكافئة لرأس المال، وفي الوقت ذاته فهي مجموعة من الإجراءات البراجمية المصممة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان الناهضة (اسماعيل، 2022، ص. 330)

تكمن الأهمية الأساسية لهذه المساعدات بجملة من الدوافع التي تنشدها الدول المانحة، ويأتي في مقدمة هذه الدوافع: الرغبة الواسعة من قبل الدولة المانحة في زيادة حجم تجارتها مع الدولة المتلقية للمساعدات كون إن الدولة الأخيرة تمثل سوقاً لصادرات الأولى أو المصدر لوارداتها، إما الدافع الآخر فهو اعتماد الدول المانحة على الدول المتلقية النامية في الحصول على بعض السلع التي تحتاجها كالبترول والمواد الخام والمواد الأولية بأسعار رخيصة عندما ألغيت الديون وأعطيت مساعدات لها ، خاصة وان الدول النامية تزخر بهذه السلع، أضف إلى رغبة الدول المانحة بتوطيد وتدعيم استثماراتها في الدول المتلقية للمساعدات، وهذا ما ينعكس بالتالي إلى ضمان استمرار معدل الأرباح الناتجة عن

الاستثمارات الأجنبية للشركات المملوكة للدول المانحة (احمد، 2006، ص. 226)، خاصة وان المنحة التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر لها غاية سياسية لأنها جاءت بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني عام 1979، إذ قطعت الدول العربية المساعدات الاقتصادية إلى مصر، علاوة على أنها شرط لعدم تخلي مصر على اتفاقية كامب ديفيد بعد توقيعها.

بناءً على ما تقدم يمكن القول بأن هناك اختلاف في وجهات النظر حول مفهوم المساعدات بين الكتاب والمؤلفين فبعضهم ينظر إليها على أنها ذات غايات خفية تستهدفها الدول المانحة لأجل مصلحتها الشخصية وتكون هذه المساعدات واجهة أساسية لتحقيق مصالحها، بينما يرى البعض الآخر بأنها عمل أنساني تقوم به الدول الغنية لمصلحة الدول الفقيرة التي تعاني من مشاكل عديدة في قطاعها العامة وهذا ما يخلق بالتالي زعزعة أساسية في مستوى المعيشة لسكانها.

المبحث الأول

المساعدات الاقتصادية الأمريكية 1981-1999

عدت المساعدات الاقتصادية من أهم الركائز والثوابت في العلاقات بين البلدين، والتي اتخذت ثلاثة أشكال مختلفة وهي: مبيعات السلاح الأمريكي التي منحت لمصر على شكل قرض ذات فوائد تكون بسعر اقل من الأسعار السائدة آنذاك واشترط فيها إن يتم شحنها على سفن أمريكية (عبد الرزاق، 2016، ص. 197)، إما الشكل الثاني فهو صندوق الدعم الاقتصادي، الذي بلغ متوسطه قرابة (850) مليون دولار سنوياً، وكان خاضعاً لإشراف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتمثل الشكل الثالث من هذه المساعدات بالمساعدات الغذائية التي تضمنت برنامجاً لشراء القمح والدقيق والذرة بفوائد بسيطة وتمدد طويلة (عبد الرزاق، ص. 198).

وتعود بداية المساعدات الأمريكية لمصر إلى أوائل ثورة تموز عام 1952 سيما في إعقاب صدور القانون الأمريكي العام للمعونة المرقم 480 لعام 1953 والذي تم إقراره لأجل المحافظة على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، إلا إن هذه المساعدات قد أوقفتها الولايات المتحدة عام 1956 نتيجة قيام مصر بعقد صفقات سلاح مع تشيكوسلوفاكيا، واستمر هذا الحال حتى عام 1962 حينما عادت المساعدات من جديد بعد موافقة الولايات المتحدة على تقديم مساعدات اقتصادية لمصر لتحقيق وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من قبل جمال عبد الناصر (احمد، 2013، ص.ص. 14-15).

هذا وقد عادت العلاقات من جديد بين البلدين بعد إن أشابها الكثير من التدهور والابتعاد بسبب الأوضاع السياسية وما آلت إليه من آثار انعكست على طبيعة العلاقات بين الجانبين سيما الحرب مع إسرائيل عام 1967 وعام 1973 وتوقيع الولايات المتحدة الأمريكية لاتفاقية فك الاشتباك الأول في 31 أيار 1974 والثاني في 1 أيلول 1975، وعلى اثر ذلك فقد تلقت مصر مساعدات اقتصادية ارتبطت بالعديد من البرامج والإصلاحات التي حصلت

عليها من صندوق النقد الدولي، خاصة وان تلك البرامج قائمة على السياسات التجارية (صبحي، 2004، ص. 15) ومنها سياسة الانفتاح الاقتصادي⁽¹⁾ (فرحات، د.ت، ص ص.66-67) ذات الطابع الاقتصادي والتي تبنتها مصر كسياسة رسمية منذ منتصف السبعينات.

وفي عام 1975 صدر قانون المعونات الخارجية الأمريكي، وكان نصيب مصر منه (370) مليون دولار وهذه كانت على شكل مساعدات وقروض اقتصادية ومساعدات غذائية استمر تقديمها حتى عام 1978، وهذا شرط من شروط السلام مع إسرائيل عندما تم التوقيع على اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية، وفيها حصلت مصر على نحو (750) مليون دولار في العام نفسه (الفقي، 2014، ص. 24)، وقد شهد عام 1979 وتحديداً في شهر شباط التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي بين البلدين وحددت فيها أوجه المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لمصر في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة والمصادر المائية، ومثل القمح متوسط نسب واردات مصر منه إلى إجمالي واردتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية في المدة 1974-1981 نتيجة ما تمثله هذه السلعة من أهمية خاصة بالنسبة لاستهلاك الشعب المصري (الجنابي، 2012، ص. 175).

وقد بلغت المساعدات الأمريكية في المدة التاريخية 1980-1988 ما يقارب (5 مليار دولار)، إذ تضمنت المنح والقروض الاقتصادية سيما بعد إن وافقت الإدارة الأمريكية على استخدام المرونة في مساعداتها لمصر، عندما اعتبرت بأن المبلغ الذي قدمته لمصر عام 1982 والبالغ مقداره (400 مليون دولار) هو منحة وليس قرض، في المقابل من ذلك فقد طالبت مصر بزيادة المساعدة الأمريكية إليها من مقدار (750) مليون دولار عام 1983 إلى مبلغ أكبر، وكان السبب الذي دفعها إلى تقديم طلبها هذا هو رغبتها في تمويل المشاريع التي تحتم أكبر قدر ممكن من الجماهير، وعند ذلك وافقت الإدارة الأمريكية إلى رفع القيمة للمساعدة من (750) مليون دولار إلى (852,9) مليون دولار عام 1984 لتصل في عام 1986 إلى (1069,2) مليون دولار سنوياً (خليل أ، 2015، ص 98). ولم يقتصر التعاون بين البلدين على المساعدات الاقتصادية فحسب وإنما تجاوزت إلى مرحلة التوقيع على معاهدة الاستثمار الثنائية عام 1982 لتكون مصر أول بلد يوقع على معاهدة الاستثمار الثنائية بموجب برنامج معاهدات الاستثمار الثنائي لغرض تشجيع الاستثمارات الأمريكية وحمايتها في البلدان النامية لتبدأ الإدارة الأمريكية

¹ سياسة الانفتاح الاقتصادي: وهي السياسة التي اتخذها الرئيس المصري محمد أنور السادات بدءاً من عام 1974 وسميت بسياسة الانفتاح الاقتصادي والمتضمنة الانفتاح على الرأسمال العربي والأجنبي والسماح لهم بالاستثمارات داخل البلاد من اجل تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية للبلاد وان هذه السياسة قد بدأت بصور قانون (43) لعام 1974 والمعروف ب(قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة) وفيه أضيفت الشركات الأجنبية والشركات المختلطة من رسوم ضريبة الدخل على الأرباح الصناعية والتجارية وهذه سياسة قائمة على تبني السوق بعد إن كانت مصر تعتمد على سياسة التطبيق الاشتراكي وسيطرة الدولة على مفاصل الحياة الاقتصادية.

بعد ذلك برنامج تحويل (100) مليون دولار سنوياً، والذي نما إلى مقدار (200) مليون دولار سنوياً، خاصة وان الولايات المتحدة كانت تستهدف من وراء مساعداتها الاقتصادية هذه إلى تحقيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي سعت إليها كالانضباط المالي وخفض النفقات الحكومية وزيادة حقوق الملكية وتحديد القطاع العام وغيرها (رشيد ل ، 2022، ص ص 400-401).

وقد وقع وزير التخطيط ونائب رئيس الوزراء المصري الاسبق الدكتور كمال الجنزوري الاتفاق الخاص بالمساعدات النقدية التي تقع ضمن برنامج المعونة الأمريكية لعام 1983، التي وصلت قيمتها إلى (115) مليون دولار وعدت جزءاً من المبلغ الكلي للمساعدات الأمريكية للعام نفسه والمقدرة بـ (815) مليون دولار، فضلاً عن ذلك فقد تم التوقيع على اتفاقيتين بين الطرفين وقيمتها (100) مليون دولار، وكانت مناصفة بين القطاعين العام والخاص (ب د ، 1987، الاهرام المصرية).

أسهمت المعونة الأمريكية للقطاع الخاص مشروع لزيادة الإنتاج الصناعي معتمداً في ذلك على مساعدة شركات القطاع العام لتمويل مشاريع التجديد وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، كما تركزت المعونة على النهوض ببعض الصناعات الأساسية مثل صناعة الغزل والنسيج، حينما تم تخصيص مبلغ لها مقداره (96) مليون دولار جاءت بصورة معدات وأجهزة جديدة ومصانع قطن لأجل زيادة إنتاج المصنع بنسبة (68%)، فضلاً عن مساهمة المعونة لمشروع اسمنت السويس وبمبلغ (100) مليون دولار (ب د ، 1981، الاهرام المصرية).

ومن جهة أخرى شهد عام 1984 بداية برنامج آخر من برامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر وتمثل البرنامج هذه ببرامج التحويلات النقدية، والتي تحصل مصر من خلاله على تحويلات نقدية في صورة منح وهذه المنح لا ترد وتساهم بالتالي في توفير التمويل بالنقد الأجنبي المخصص لإصلاح الاختلال في هيكلية الاقتصاد، علاوة على معالجة العجز الحاصل في ميزان المدفوعات، وسداد عجز الموازنة العامة للدولة، ليلبغ مقدار ما حصلت عليه مصر بواسطة هذه البرامج حتى عام 1996 ما يقارب (205) مليار أي بنسبة (12%) من إجمالي المساعدات الأمريكية إليها، بالرغم من إن هذه التحويلات قد توقفت فترة من الزمن بسبب التباطؤ من قبل الجانب المصري في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي التي كانت تنشدها ليتم الاستئناف فيها في عام 1990 (عبد العال أ ، 1999، ص 119) ، بسبب التطورات في منطقة الخليج العربي بعد الغزو العراقي للكويت والدور المصري لمساندة الولايات المتحدة الأمريكية في تزعمها للتحالف لطرد العراق من الكويت سياسياً وعسكرياً

اتخذت المساعدات الأمريكية لمصر إشكال أخرى تعود بالفائدة إلى الأخيرة تجسدت بمشروع تطوير الصناعات الصغيرة والبسيطة في الإسكندرية والقاهرة، ويكون المسئولان عن هذا البرنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وممثلي رجال الأعمال في المدينتين، والهدف من هذا المشروع هو تشجيع الصناعات الصغيرة والبسيطة لاستيعاب العمالة الكبيرة أضف إلى برنامج الاستيراد السلي للقطاع الخاص، وهدف هذا البرنامج إلى توسيع

الاستثمار في المشاريع الخاصة، وتوفير العملة الصعبة والائتمان القصير والمتوسط الأجل للقطاع الخاص كي تمول استيراد السلع والمعدات من الولايات المتحدة الأمريكية (أحمد، 1991، ص. 98).

من خلال ما تقدم يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تهدف من وراء إعطاء هذه المساعدات إلى تحقيق مصلحتها في منطقة الشرق الأوسط كونها فرصة كبيرة لزيادة صادراتها ومنتجاتها، لذلك كانت تهدف من مساعداتها وتحديداً لمصر حتى تتمكن من دعم مصالحها التجارية على أساس تحقيق الأرباح.

أخذت الحكومة المصرية بالاستعانة بالمعونات الأمريكية لحل المشاكل التي تواجهها وهذه المرة أخذت باستخدام (500 مليون جنيه) من المعونات الأمريكية لغرض تمويل العجز الحاصل في الميزانية وإقراض العاملين لشراء الأسهم لبعض الشركات ضمن القطاع العام، وفي هذا الجانب قسم برنامج المعونات التي تحصل عليها مصر من صندوق الدعم الاقتصادي إلى ثلاثة أقسام وهي: برنامج المعونات النقدية وبلغ مقداره (1,6) مليار دولار بنسبة (11,3%) من إجمالي البرنامج العام، وبرنامج الواردات السلعية وبلغ مقدار ما حصلت عليه مصر (4,9) مليار دولار ومثلت نسبة (35,2%)، وبرنامج المشروعات وبلغ مقداره (7,6) مليار دولار من إجمالي البرنامج، فضلاً عن برنامج فائض الحاصلات الزراعية والذي تحصل مصر بمقتضاه على معونات غذائية في صورة قروض ميسرة تسدد على (30) عاماً ويسعر فائدة (2%) لمدة سبع سنوات سماح وقد بلغ مقدار ما حصلت عليه مصر نحو (3,8) مليار دولار (ب د ، 1993، الأهرام المصرية).

أشار وزير الدولة المصري للتعاون الدولي موريس مكرم الله بأن المساعدات الاقتصادية الأمريكية في العام الحالي 1993 قد بلغت (833) مليون دولار منها (815) مليون دولار تمثل قيمة المساعدات للعام الحالي و (7) ملايين دولار متبقية من برنامج المساعدات لعام 1992 وتم الحصول منها على (200) مليون دولار كتحويلات نقدية (ب د ، 1993، ص ب د)

فضلاً عن ذلك فقد شهد التعاون الاقتصادي بين الطرفين نقله نوعية كبيرة في عام 1994 تجسدت بالتوقيع على اتفاق الشراكة المصرية الأمريكية لتنمية الاقتصاد وتحفيز النمو الاقتصادي، وهدفت هذه الاتفاقية إلى استمرار الحوار بين الحكومتين حول عدة مواضيع من خلال لجان مختلفة كلجنة السياسات الاقتصادية ولجنة التمويل الخارجي ولجنة السياسات التجارية، كذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنقاص الدين الخارجي المصري إلى (30) مليار دولار أي بنسبة (15%) إلى تخفيض السداد وبنسبة (15%) أيضاً، فقد وجدت بأن ما حصلت عليه مصر من مساعدات قد ساعدها على اللحاق بقطار الاقتصاد العالمي (خليل، 2015، ص ص. 67-68).

مثل عقد التسعينات ذروة المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر، فقد بلغ ما تلقتة مصر من مساعدات اقتصادية حوالي (21) مليار دولار توزعت بين مختلف القطاعات العامة في البلاد منها تعزيز النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار، إذ بلغ مقدار ما تم تقديمه من مساعدات اقتصادية نحو (15,7) مليار دولار، هدفت من خلاله إلى تعزيز

السوق المصري وزيادة كفاءته للانفتاح على الأسواق الخارجية. وهذا يزيد بالتالي من جذب الاستثمارات الأجنبية لمصر، إلى جانب تطوير القطاع المصرفي والجمركي في الموانئ المصرية (الفاقي، 2014، ص. 25).

تميزت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بتوقيع اتفاقيات عديدة منها اتفاقية التعاون الاقتصادي، وكذلك الاتفاق على تشكيل عدة لجان منها اللجنة المشتركة للنمو الاقتصادي والتي انبثق عنها اللجنة الفرعية للسياسات الاقتصادية والتجارية والاستثمار والتمويل الخارجي، هذا من جانب ومن جانب آخر شهدت حركة التبادل التجاري بين الطرفين إلى انخفاض العجز في الميزان التجاري بين البلدين ونسبة (3,9%) من كانون الثاني حتى تشرين الأول من عام 1996، عندما حققت الصادرات المصرية زيادة قدرها (12%) كما زادت الواردات المصرية من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (5,6%) وبذلك وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين للمدة ذاتها (3,395) مليار دولار (ابراهيم، 1997، ص. 27).

كما ووقع الرئيس السابق المصري حسني مبارك اتفاقية التعاون الاقتصادي التي استهدفت تحقيق أقصى استفادة من المساعدات الأمريكية لبرنامج التنمية في مصر وخاصة في القطاع الخاص وتطوير المنتج الصناعي والوصول إلى مستويات الجودة العالمية التي تمكن اقتصاد البلاد من منافسة اقتصاد الدول المتقدمة (ب د، 1995، الأهرام المصرية، ب د).

إن برنامج المعونات الأمريكية لم يتوقف إمام المساعي العديدة لتخفيفه أو إيقافها عن مصر، وإنما استمرت بعقد الاتفاقيات مع الجانب المصري وهذه المرة تم التوقيع على (28) اتفاقية منحة بين الطرفين بقيمة (7,859) مليون دولار ضمن إطار برنامج المعونة لعام 1999، إذ وقعها عن الجانب المصري ظافر البشري وزير الدولة للتخطيط والتعاون الدولي، الذي أشار إلى إن الهدف من هذه الاتفاقيات هو لدعم التجارة والاستثمار، كما تم إتاحة (111) مليون دولار من أرصدة الاتفاقيات لتمويلات سابقة ليبلغ مقدار المساعدات الأمريكية لمصر في عام 1999 نحو (971) مليون دولار (ذكرى ن، 1999، الأهرام المصرية، ب د)، وان هذا المبلغ يقسم على اتفاقية منحة قيمتها (250) مليون دولار للقطاع الخاص وهدف إلى تسهيل استيراد السلع والمعدات، و (180) مليون دولار لأجل إصلاح السياسات القطاعية ودعم القطاع الخاص، أضف إلى (80) مليون دولار لإصلاح السياسات الزراعية و (50) مليون دولار لدعم قطاع الطاقة و (40) مليون دولار لقطاع الاتصالات و (20) مليون دولار للصحة بالإسكندرية، وغيرها من القطاعات الأخرى المتعلقة بدعم المشاريع الناشئة والصغيرة والمساعدات الفنية (عطا، 1998، جريدة اخبار اليوم، ب د).

يمكن القول بأن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لم تأتي ثمارها على مصر فحسب وإنما كان للولايات المتحدة الأمريكية نصيب فيها أيضا والدليل على ذلك إن ثلث الواردات المصرية كانت تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية ومعظمه من قطاعات وسلع ليس لها ارتباط بالمعونة الأمريكية، خاصة وان مصر تعد ثالث أكبر بلد مستورد

للمقمح الأمريكي بعد الصين وروسيا، كما تعد احد اكبر 9 دول مستوردة للسلع الغذائية الأمريكية، ليزيد التبادل التجاري بين البلدين إلى (3,6) مليار دولار منها (6,6) مليون دولار صادرات مصرية و (2,98) مليار دولار واردات (ابراهيم، 1996، الاهرام المصرية ، ب د).

وفي هذا المضمار وافق الكونجرس الأمريكي على استمرار المساعدات الأمريكية وتكون على شكل منح لا ترد، واخذ وزير الدولة للتخطيط ظافر البتري بمتابعة استخدام هذه المساعدات وبشكل تفصيلي واهم البرامج التنفيذية اللازمة لسرعة استخدامها في الجوانب المخصصة لها.

وهنا يمكن القول أنها هدفت من وراء خطواتها هذه هو من أجل ضمان تحقيق مصالحها في المنطقة بدل من تحمل مصر أعباء ديون تضعف بالتالي من تعاونها معها وهذه الإلية هي تكريس تبعية مصرية للصناعات العسكرية الأمريكية مع استمرار الدور المصري كحليف استراتيجي في هذه المنطقة المضطربة.

وأشار الكونجرس إلى إمكانية المفاوضات بين الجانبين وعلى مستوى الحكومات ورجال الأعمال لغرض ضمان رفع معدلات الاستثمارات الأمريكية المباشرة داخل مصر وتوفير الخبرات التدريسية للكوادر في كافة قطاعات الاقتصاد القومي الصناعية والزراعية والخدمية، ليعلم ظافر البتري من جهة أخرى بأن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تعد نموذجاً جيداً للتعاون والصداقة بين الدول معرباً من ثقته بأن هذه المساعدات ستستمر في أداء دورها لدعم التنمية والإصلاح الاقتصادي في البلاد، مشيراً في الوقت ذاته إلى إن الحكومة المصرية تعمل جاهدة لتوسيع نطاق الاستفادة من هذه المساعدات لصالح الاقتصاد القومي .

أن هذه المعونات ليست صدقة أو تفضلاً من الإدارة الأمريكية أو حكومتها إلى مصر وإنما يمكن اعتبارها كسداد لخدمات وتسهيلات تقدمها الحكومة المصرية للإدارة الأمريكية والسبب في ذلك هو موقع مصر المميز في منطقة الشرق الأوسط والذي يجعلها في قلب الأمة العربية وبالتالي فإنه لا يوجد سلام في المنطقة دون وجود مصر، علاوة على إن مصر كانت السوق الرئيسية للسلع الأمريكية وإحدى الدول المستوردة للبضائع وهذا ما يدعم الاقتصاد الأمريكي ويؤدي بالتالي إلى ارتفاعه لذلك يمكن القول إن المعونة الأمريكية إنما هي ثمن لكل ما حققته مصر من علاقات تجارية متميزة مع الولايات المتحدة.

المبحث الثاني

مستقبل المساعدات الاقتصادية 1999-2011

أصبحت مسألة المساعدات الاقتصادية في هذه المدة التاريخية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالإحداث السياسية التي تشهدها المنطقة، والتي أثرت بشكل كبير على المساعدات الأمريكية لمصر وجعلت الإدارة الأمريكية تستخدمها كورقة

للضغط لتدفعها إلى تبني سياسة ما يعرف بالإصلاح السياسي والاقتصادي (المجالي، 2014، ص. 105)، وبالرغم من هذا الأمر فقد أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بأنه تم الاتفاق مع الحكومة المصرية على إستراتيجية جديدة للمساعدات وبدءاً من العام الحالي أي عام 1999 وحتى عام (2009) وتستهدف هذه الإستراتيجية تطوير برامج المساعدات الأمريكية للاقتصاد المصري والتحول من برامج المساعدات إلى المشاركة وتوسيع دوائر الاستثمار والتجارة بين البلدين، وقد أعلن مدير الوكالة إن هذه الإستراتيجية تستهدف تقديم مساعدات تبلغ مقدارها (5) مليارات و (574) مليون دولار لمصر حتى عام (2009)، وتكون مقسمة على ثلاثة برامج هي التحويلات النقدية وتحصل على مساعدات بقيمة (مليار و 980 مليون دولار) وبرنامج الاستيراد السلعي ويحصل على (مليار و 900 مليون دولار) وبرنامج المعونات الموجه لدعم المشروعات ويبلغ مقداره (مليار و 694 مليون دولار) (سليمان، 2000، الاهرام المصرية ، ب د).

تضمنت الإستراتيجية الجديدة للمساعدات التي أطلقتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبالتعاون مع شركة ضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة برنامج تنمية ونشر الصناعات الحرفية والصغيرة في المحافظات المصرية، وان هذا البرنامج استهدف تقديم قروض بلغت قيمتها (85) مليون دولار للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر على مستوى الجمهورية على حد قول مدير الوكالة الأمريكية، وتم ذلك من خلال وحدات التمويل التي جرى إنشاؤها في محافظات الجمهورية المصرية التي وصلت إلى (45) وحدة تمويل، مؤكداً بأن هذا البرنامج من أهم برامج الإستراتيجية الجديدة للمساعدة الأمريكية، والتي ركز فيه على توفير فرص العمل المنتجة وإيجاد قطاع كبير من الصناعات الصغيرة المتطورة (سليمان، 2000).

ومن جهة أخرى فقد صرح مدير الوكالة نفسه بأن اتفاقية المشاركة ((المصرية الأمريكية)) تقوم بتحويل العلاقة الاقتصادية بين الطرفين ومنها المعونة والتجارة والاستثمار، وان هذه الإستراتيجية الجديدة عكست حالة التطور في السوق المصرية مع تقوية العلاقات بين القطاعين الخاص المصري والأمريكي، وان الخطة المالية الجديدة التي قدرت بحوالي (55) مليار دولار تركز اهتمامها في تنفيذ البرامج والاهتمام بالأنشطة التي تساعد على تنمية التجارة والاستثمار

لا سيما وان الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت تقديم مساعدات اقتصادية جديدة لمصر لدعم المشاريع، وبلغت قيمتها (50) مليون دولار من اجل دعم الموازنة، وان هذا المبلغ جاء ضمن إطار البنود المتفق عليها بين الطرفين لبرنامج إصلاح السياسات التي تقوم بها الحكومة في مصر، لذلك تم تدعيم الموازنة بمبلغ (650) مليون دولار منذ عام 2000 (ب د ، جريدة الوفد المصرية ، 2000، ص. ب د)

تقتضي الإشارة إلى إن وزارة التعاون الدولي قد أصدرت تقريراً أوضح فيه إلى إن حجم المساعدات الأمريكية المقدمة لمصر خلال ربع القرن الماضي قد بلغت (25) مليار دولار، وانه تم إنفاق مبلغ (6,8) مليار دولار على الاستيراد السلعي، فضلاً عن (5,7) مليار دولار للبنية الأساسية و (5,1) مليار دولار للخدمات الأساسية

كالصحة وتنظيم الأسرة والتعليم والزراعة والبيئة، كما خصص مبلغ (3,9) مليار دولار لتوريد الحبوب بالإضافة إلى (3,6) مليار دولار عبارة عن تحويلات نقدية (مجد، 2001، الاهرام المصرية، ص ب د).

وصلت إلى القاهرة بعثة مشتركة في شهر تشرين الأول من البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي من أجل وضع اللمسات النهائية لمنح مصر مليار دولار لمساعدتها على الخروج من الآثار السلبية التي تواجه اقتصادها، وقد أعلنت وزيرة الدولة للشؤون الخارجية المصرية فائزة أبو النجا إلى إن البنك الدولي تعهد بـ (500) مليون دولار لدعم سياسات الإصلاح الاقتصادي في حين تعهد بنك التنمية الإفريقي بتقديم (500) مليون دولار لدعم السياسات المصرية، فضلا عن ذلك فقد أشارت أيضا إلى استمرار المفاوضات بشأن المساعدات الإضافية الأمريكية لمصر والتي تتضمن (300) مليون دولار منحة مقدمة من الولايات المتحدة إلى مصر، إلى جانب ذلك منحها (ملياري دولار) ضمانات قروض (ب د، 2003، الوفد المصرية، ب د).

أكد الوزير المفوض التجاري المصري في واشنطن رياض البدوي أن المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر تسير وفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الطرفين، إذ قدر إجمالي حجم المساعدات لعام 2002 حوالي (645) مليون دولار (ب د، جريدة الجمهورية، 2002، ب د)، وهذا وأعلنت نائبة رئيس الوكالة الأمريكية لوري نورمان أيضا في هذا المجال بأن المساعدات الأمريكية خلال الأعوام من 2002 حتى 2004 تصل إلى (مليار و 854 مليون دولار) مؤكدة إن مصر ملتزمة بتنفيذ وعودها في الإصلاح الاقتصادي المتضمن المشكلات الاقتصادية الراهنة ومقابل ذلك تعهدت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات لمصر في مجالات اقتصادية مختلفة منها: مساعدة النمو الاقتصادي وتنمية مهارات العمل والتعاون مع الحكومة والقطاع الخاص المصري (ب د، 2002، الاهرام المصرية، ب د).

افتتحت مصر مؤتمر المجموعة الاستثمارية للدول المانحة لها في شرم الشيخ للفترة من 5-6 شباط عام 2002، وشارك في المؤتمر وفود من 40 دولة ومنظمة دولية وإقليمية، وتضمن المؤتمر الرؤية المصرية للإصلاح الاقتصادي والخطة الاقتصادية لمواجهة المشاكل الاقتصادية، والتعامل معها والصعوبات التي تواجه الاقتصاد المصري (النجار أ، 2002، الاهرام المصرية، ب د) في أعقاب إحداث (الحادي عشر من سبتمبر) التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية والفجوة المالية الكبيرة وأزمة الاقتصاد العالمي التي أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد المصري سيما في القطاعات المهمة للتنمية التي كانت سببها (إحداث الحادي عشر من سبتمبر).

وعند ذلك أكد مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر بأن المعونة الأمريكية لمصر لم تتأثر بأحداث سبتمبر، مشيراً إلى وجود مباحثات بين الحكومتين لمناقشة مواضيع متنوعة، ليعلم أيضاً إن برامج الإعانة الحالية على شكل معونات نقدية مؤكداً فيه إن الإدارة الأمريكية قد وافقت على تقديم معونة لهذا العام بقيمة (655) مليون دولار (بركات م، 2001، الاهرام المصرية، ب د)

إن العلاقات بين الطرفين لم تتوقف عند حد معين وإنما تجاوز العديد من المظاهر وهذه المرة على شكل إنشاء صندوق مشترك بين الحكومتين، يتم تمويله من مساعدات المعونة الأمريكية، إذ أعلن سفير الولايات المتحدة الأمريكية دانيال كيرتزر (Daniel Kurtzer) في القاهرة بأن التعاون الاقتصادي بين الطرفين سيشهد تطوراً كبيراً خلال السنوات المقبلة سيما في ظل المباحثات القائمة حول إقامة منطقة التجارة الحرة بين البلدين، وان رغبة مصر في توقيع هذه الاتفاقية لفتح أسواق كبيرة أمام الصادرات المصرية وعلى جذب حجم كبير من الاستثمارات الأمريكية لها (سليمان، 2001، الاهرام المصرية ، ب د)

من ناحية أخرى فقد شغل مشروع الخصخصة حيزاً كبيراً في برنامج المعونات الأمريكية، عندما فازت 3 شركات مصرية وأمريكية بعقد لتنفيذ مشروع الخصخصة المصري والذي طرحته هيئة المعونة الأمريكية، إذ تبلغ مدة المشروع (4 سنوات) سيما وان الهدف الأساسي من هذا البرنامج هو مساعدة الحكومة المصرية في إجراءات التقويم والبيع وإعادة هيكلة الشركات المتعثرة والمدرجة في برنامج الخصخصة المصري في المدة المقبلة ويمول المشروع هيئة المعونة بمبلغ قدره (19 مليون دولار) (غنيم، 2000، الاهرام المصرية ، ب د) .

حظيت إنشاء منطقة التجارة الحرة باهتمام بالغ خلال الزيارة التي قام بها الرئيس المصري حسني مبارك في الأول من تموز عام 1999 إلى الولايات المتحدة الأمريكية من الدوائر الاقتصادية الأمريكية لتشهد الزيارة إجراء مناقشات ومفاوضات تمهيداً لهذه المنطقة بين الدولتين وأكد المسؤولون الأمريكيون إمكانية إنشاء هذه المنطقة التجارية الحرة عقب إتباع الجانب المصري لخطوات عدّة يتقدمها تغير بعض التعريفات الكمركية والمعاملات الضرائبية والاتفاق على حل المنازعات التجارية (غز الدين، 1999، الاهرام العربي ، ب د) .

كان لأزمة سعد الدين إبراهيم أثراً سلبياً على العلاقات المصرية - الأمريكية ودفعت الرئيس الأمريكي إلى إرسال رسالة احتجاج إلى الرئيس المصري ابلغه فيها معارضته لتقديم أي مساعدات إضافية لمصر احتجاجاً على قضية سعد الدين إبراهيم، فضلاً عن إعلان الإدارة الأمريكية بأنها ستعقل تقديم أي مساعدات مستقبلية لمصر، بالرغم من طلب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن (George Bush) في شهر أغسطس عام 2002 من الكونغرس الموافقة على مساعدة إضافية قدرها (200 مليون دولار) لمساعدة إسرائيل والأردن ولم يطلب أي مساعدة إضافية لمصر وإنما شدد على أن أي مساعدة إضافية مرهونة بإعادة النظر بقضية سعد الدين إبراهيم (خليل، 2015، ص. ب د) .

وجاءت ردة الفعل من قضية سعد الدين إبراهيم من قبل البيت الأبيض عندما قرر الاعتراض على تقديم مساعدات مالية جديدة احتجاجاً على الحكم الصادر بحق سعد الدين إبراهيم، لتقوم الحكومة الأمريكية ومنذ عام 2002 باستقطاع مبلغ سنوي من برنامج المعونات الاقتصادية وتوجيه هذا المبلغ إلى منظمات مدنية تعمل في مجال التنمية وحقوق الإنسان ليرتفع قيمة المبلغ من (20) مليون دولار عام 2002 إلى (50) مليون دولار في الأعوام التالية (خليل خ ، 2015، ص ص 102 - 103) ، كما وشهدت المدة الواقعة بين (2002-2005) تراجع كبير

في نصيب المعونة الأمريكية من قرابة (60%) من إجمالي المعونة الرسمية إلى نحو ربع المعونة عام (2005) (خليل أ ،2007، ص 93) ، علاوة على انخفاض النسبة إلى حد كبير حتى عام (2008) عندما وصلت إلى (411) مليون دولار كما جاء في الجدول أدناه حول انخفاض نسب المعونات الأمريكية لمصر من 2001 حتى عام 2008 (الربيعي، 2014، ص. 116) .

انخفاض نسب المعونات الأمريكية لمصر من 2001 حتى عام 2008

السنة	القيمة المالية بالمليون دولار أمريكي
2001	695,0
2002	655,0
2003	911,0
2004	571,6
2005	230,7
2006	490,0
2007	450,0
2008	411,6

الجدول من إعداد الباحثة

وانخفضت قيمة المساعدات الأمريكية لمصر خلال المدة 2009 حتى 2011 عندما خفضت الإدارة الأمريكية تلك المساعدات لتصل إلى (250) مليون دولار، وتم هذا التخفيض دون مشاورة مصر بالأساس، إذ اتخذت الإدارة الأمريكية عدة حجج لهذا التخفيض منها: إن الاقتصاد المصري قد تحسن بشكل كبير، فضلاً عن تنوع الجهات المانحة للمساعدات كالاتحاد الأوروبي (عبد الرزاق، 2016، ص. 200).

يمكن القول أن السبب الرئيسي الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيض نسبة مساعداتها لمصر حتى 2011 هو الأوضاع السياسية القائمة على الساحة العربية كحروب الخليج والاحتلال الأمريكي للعراق وما رافق هذا الاحتلال من تطورات سياسية أثرت وبشكل كبير على الساحة العربية بشكل عام والعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر بشكل خاص حيث رفض الاحتلال العسكري للعراق تحديداً بعد الضغوطات الكبيرة من جانب الأمريكان على مصر متخذة من الإصلاح السياسي والاقتصادي والذي لم تستطع مصر تنفيذه حجة لخفض المعونات الاقتصادية للضغط على مصر.

المبحث الثالث

الموقف المصري من قضية المساعدات الأمريكية وقرار تخفيضها

شغلت قضية المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر اهتمام الكثير من الكتاب والباحثين والمؤرخين، فضلاً عن السياسيين والرأي العام في كلا البلدين خاصة مصر التي عبرت عن موقفها من هذه القضية من خلال كتابات كثيرة تناولت فيها القضية بكل جوانبها، إذ تطرقت الصحافة في كتاباتها المختلفة إلى المساعدات الاقتصادية بمختلف أقلام كتابها، فقد جاءت دراسة بعنوان ((دور آثار المعونة الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد المصري خلال المدة التاريخية 1975-1983 نظرة تحليلية وتقييمية، والتي نظرت إلى المعونات نظرة إيجابية على أنها ساهمت مساهمة كبيرة في حقن ومعالجة بعض نقاط الضعف في الاقتصاد المصري بواسطة التدفقات المالية والتي ساعدت على تحقيق الأهداف الاقتصادية وتمويل بعض القطاعات والأنشطة الزراعية والتجارية والصناعية))

وأشارت دراسة إلى إن المساعدة الأمريكية لمصر مقيدة بشروط مالية وغير مالية وهذه الشروط تقضي بإتباع توجهات معينة لغرض الاستفادة من أموال المساعدة هذه، فضلاً عن إن الولايات المتحدة الأمريكية قد وظفت برنامج المعونة لدعم صادراتها بطرق غير مباشرة ودعم شركات النقل البحري الأمريكية (جلال، 1987، الاهرام العربية، ص. 68)، فضلاً عن ذلك فقد أعلن البعض بأنه على الرغم مما وفرته تلك المعونات من حلول أتاحت توفير السلع الغذائية ودعمها الميزان المدفوعات من خلال برامج الاستيراد السلعي، إلا أنها لا تخلو من سلبيات والتي يعد من أهمها اثر هذه المعونات على مدى القدرة بالاعتماد على الذات ومحاوله الدفاع عن المقولات التي أشارت إلى تبعية الاقتصاد المصري لهذه المعونات (جلال، 1987، الاهرام العربية، ص. 66).

والجددير بالذكر إن هذه المساعدات الأمريكية جاءت بعد تحلي مصر عن القضية الفلسطينية والابتعاد عن الاتحاد السوفيتي وتوقيع اتفاقية الكيلو متر 101، علاوة على تحلي مصر عن سياسة الرئيس جمال عبد الناصر بشكل تام.

وعبر الكاتب الصحفي محمود المراغي بمقال نشره بجريدة الأهالي بعنوان ((المعونة الأمريكية تحتاج إلى وقفة))، فقد أعلن عن رأيه من المعونة التي اعتبرها فضيحة لتحقيق مصلحة الأمريكان بطرق غير مباشرة، مشيراً إلى إن المعونة يدخل جزء كبير منها من باب القروض المشروطة والمهينة فالأمريكيون يستردون أموالهم التي يقدموها كمنح إضعافاً مضاعفة من خلال هذه القروض فضلاً عن قيامهم بإضافة شروط تمس سيادة مصر كتحريرك الأسعار المحلية وإطلاق قوى العرض والطلب في الأسواق المصرية وهذه الشروط تأتي على هيئة ما يسمى بالمعونات النقدية التي تكون غير مربوطة بمشروعات أو مخصصة لاستيراد سلع، لذلك اعتبرها بأنها فضيحة وليست معونة (ب م ، 1989، جريدة الاهلي، ص ب)، فضلاً عن المواقف السابقة فهناك من رأى إن المساعدات الثنائية بين الدول لا تخضع لدوافع

إنسانية وإنما يحكمها أهداف وسياسات واستراتيجيات خاصة وان الدول ليست مؤسسات خيرية والمعونة التي تكون بأفضل الأحوال تخضع للمصالح المشتركة بين الدولة المانحة لها والدولة المتلقية منها (محمود، 1987، ص. 237).

وعبر البعض الآخر عن موقفهم من هذه القضية، حينما قالوا بأن أي معونة إنما تعطي في إطار سياسي معين وهي تكون بين طرف يعطي وطرف يأخذ أي إن هذه المعونات الأمريكية تحتوي على أهداف سياسية في طياتها التي ترتبط بالمعونات لإسرائيل أيضا، إلى جانب إن هذه المعونة استخدمت لتصفية قضية الشرق الأوسط (قضية فلسطين) بصفة عامة وتكون مصر مدخلا للموقف العربي ككل (الرفيعي، 1989، ص. 22).

أعلنت الكاتبة ماجدة خضر بمقال نشرته في جريدة العربي بأن المساعدات الأمريكية أفادت فئة قليلة من المصريين إذ تركزت في بعض المقاولين وبعض الاستشاريين والمتعهدين والتجار ورجال الأعمال، في حين ألقت عبء سداد أعباءها على فئات اجتماعية غير متقيدة منها (خضر، 1998، ص. ب د)، وهذا ما أكد عليه الكاتب خالد محمود رمضان عندما ذكر إن هذه المعونات ((يثرى منها الكبار من العمولات والسمسرة ويستفيد منها رجال الأعمال والحاسب و القرايب وأصحاب النفوذ في الوزارات إما الشعب يسمع عنها ولا يراها ولا يعرف هذا الشعب كيف تتصرف حكومته في فلوس الأمريكيان التي لا يظهر دولار واحد منها في ميزانيتها السنوية... كما لا زلنا نجهل بعد أكثر من ثلاثين عاما كيفية إنفاق هذه المعونة وبنودها وحجم المستفيدين منها).

وأشارت جريدة الوفد بتاريخ 26 مارس عام 2005 إلى رفض الشعب المصري وبكافة طوائفه المعونة الأمريكية، عندما قالوا ((نريد كرامتنا ومستعدون لمزيد من التضحيات... ونحن نرفض المساعدات التي تسعى للنيل من إرادتنا، فقد أعلنوا بأنهم على استعداد للمزيد من المصاعب طالما إن ذلك يحفظ الاستقلال الوطني والإرادة الحرة، كما رفضوا سياسة الذراع التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية مقابل دولارات مغموسة بالمهانة حسب تعبيرهم، كما أوضحوا إن هناك بدائل كثيرة لتعويض مبالغ المعونة الأمريكية من خلال إيقاف إهدار المال العام على مظاهر الرفاهية بالأثاث الفاخر والسيارات الفاخرة، وقد رفضوا شعار ((لا للمعونة الأمريكية)) (عبس، 2005، ص. 9)

كان السبب الرئيسي لهذا الرفض هو دعوة الدكتور نعمان جمعة رئيس حزب الوفد لرفض المعونة الأمريكية الأمر الذي أحدث ردود فعل واسعة بين القيادات السياسية والشعبية لإيقاف الهيمنة الأمريكية التي تمارسها الولايات المتحدة من خلال تلك المساعدات التي تعتبر عارا وفضيحة حسب ما وصفها المصريون، كما وانضم طلبة الجامعات إلى دعوة رفض المعونة لكونها مطلباً قومياً من الشعب لإيقاف التدخلات الأمريكية في شؤون الوطن (فهيم، 2005، ص. 8)، مما أدى إلى تصاعد حدة الدعوات لإيجاد بدائل لهذه المعونات والاستغناء عنها بسبب غضب الشارع المصري من السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية التي تركز على الهيمنة الاقتصادية على مصر وأمن الكيان الصهيوني، وان هذه البدائل تكمن بإنشاء مشاريع مشتركة بين مصر والولايات المتحدة ليكون لمصر الجزء الكبير من أسهمها حتى يكون لها الحق في الإدارة واستخدام عائد هذه المشاريع لخدمة الاقتصاد القومي واحتياجات المجتمع،

وأكد رفعت سيد احمد سفير مركز يافا للدراسات العربية إن الاستغناء عن هذه المعونات يحتاج إلى النهوض ببنية الزراعة التي تعد الأساس في الاقتصاد المصري حتى تتوقف عن استيراد القمح والذرة والسلع الغذائية من الولايات المتحدة الأمريكية (النبراوي ، 2005، ص. 3)، وعلى حد تعبير جريدة الأحرار بعددها الصادر بتاريخ 21 آذار 2005 رحب خبراء الاقتصاد بهذه الدعوات الراضية للمعونة الأمريكية وأكدوا إن مصر تدفع ثمن هذه المعونات من سيادتها واستقلالها وان الولايات المتحدة الأمريكية تحصل على مكاسب أكبر مقابل هذه المعونات سيما وان المعونة قد وصفت بأن بدايتها كانت كرشوة لمصر لأجل التخلي عن دورها العربي والإقليمي، حتى إن معظم هذه المعونات تذهب كأجور لمستشارين أمريكيين وخلقت طبقة سياسية استفادت منها اقتصاديا وأصبحت حليفة لها، وعلى اثر ذلك طالب الكثير من الاقتصاديين بالاستغناء عن هذه المعونات وكافة المعونات الخارجية (ب م ، 2005، جريدة الوفد).

إن الموقف من قضية المساعدات أو ما تعرف بالمعونات لم يقتصر على رجال الاقتصاد وبعض السياسيين وإنما شملت الكثير من المستشارين في معهد التخطيط القومي ومن بينهم رأفت شفيق بشارة الذي أشار إن الولايات المتحدة تستخدم المعونات كسلاح للتهديد بقطعها عن الدول في حالة رفض هذه الدول تحرير تجارتها الخارجية في مجال الخدمات، مؤكداً في الوقت ذاته عن استخدام أموال المعونات لجمع معلومات دقيقة عن المجتمع المصري وتحت شعار ((دراسات الجدوى للمشروعات الممولة بأموال المعونة الأمريكية)) معلنا إن أموال المعونات تستخدم على غير إرادة مصر ولصالح الولايات المتحدة الأمريكية نفسها (البطراوي ، 1992، ص. ب م)

وبعد إعلان الإدارة الأمريكية قرارها بوقف المعونات عن مصر أو على الأقل خفض قيمتها بداية عام 1993، رأى الكثير من الاقتصاديين المصريين إن لهذا الأمر جوانب ايجابية عديدة بشرط إن يقوم القائمون على التخطيط بالاعتماد على الاقتصاد القومي وتدعيمه بقرارات بعيدة عن التدخل الخارجي، وأضاف الدكتور الغريب ناصر وهو احد أساتذة جامعة الأزهر بأن اعتماد الحكومة المصرية على المنح الأمريكية لتمويل العجز في الميزانية وميزان المدفوعات إنما أتى من اعتماد الحكومة على أسهل الطرق، في حين تبحث الولايات المتحدة من خلالها عن مصالحها الذاتية وليس مصلحة الآخرين، وهذا ما جاء أيضا في رأي الدكتور علي حافظ أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة عندما ذكر إن المعونة مشروطة لا تنفيذ إلا في الحدود المرسومة أضف إلى كونها وسيلة ضغط تضمن بقاء الاقتصاد المصري ضمن الهيمنة الأمريكية (ريان، 1994، ص. ب) .

أحدث هذا القرار ردود أفعال كثيرة، خاصة بعد إن أعلن حسني مبارك بأكثر من مناسبة إن قطع المعونة لن يؤثر على المواطن المصري كون إن الاقتصاد لم يعد ضعيفاً أو يعاني من أزمات فقد زادت معدلات النمو وأنشئت الحكومة مشاريع إنتاجية لتحسن دخول المواطنين وتعددت مصادرها، وعند ذلك أعلن الكثير بأن ما تحصل عليه الولايات المتحدة من هذه المساعدات أكبر بكثير مما يحصل عليه المصريين وإنها تستفيد من علاقاته التجارية مع مصر بدرجة ست إضعاف مما يستفيد منه الاقتصاد المصري، وان كل دولار تحصل عليه مصر يعود قيمته دولارين على

الاقتصاد الأمريكي، حتى إن مصر رفضت الحصول على معونة صندوق النقد الدولي (سعداوي ي، 1998، ص. ب د).

استكمالاً لهذا الموقف من قطع المعونات أو تخفيضها فقد عرضت مصر تخفيض المعونات الاقتصادية التي حصلت عليها من الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تضع أي شروط لهذا التخفيض، وقد أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى مارتن انديك (Martin Indyk) بأن العرض المصري هذا قد جاء قبل إن تتقدم إسرائيل بخطة تفصيلية لإلغاء نصف المساعدات الاقتصادية الموجهة إليها (ب م، 1998، ص. 76)، وبالفعل تم التوقيع على اتفاقية خفض المساعدات والتي بلغت نسبة التخفيض فيها (5%)، ووقعها عن الجانب المصري وزير الدولة للتخطيط والتعاون الدولي ظافر البشري، بينما الجانب الأمريكي مثله السفير الأمريكي بالقاهرة دانيال كريترز، الذي أعلن انه سيتم تطبيق نفس نسبة الخفض خلال السنوات العشر القادمة لتصل إلى (50%) من حجم المعونة المقدمة حالياً، ووقعت هذه الاتفاقية عام 1998 (مُجد ع، 1998، ص ب)، وعبر الكاتب سمير البحيري عن خفض المعونة الأمريكية لمصر بقوله ((لم يعد مقبولاً إن نفاجاً بين الحين والآخر بمسؤول أمريكي يعاير مصر بالمعونة ويهدد بقطعها وكأن مصر تعيش عالية على أمريكا ونقول إن مصر لم تعد تعباً تمثل هذه التفاهات ولم تعد بضعة الملايين من الدولارات التي يلعب بها الأمريكيون مقصداً تركزن إليه أو تعتمد على فئات هذه المعونة)) (البحيري، 2001، ص. 3).

يبدو ان المصريين هذه المرة قد سئموا فعلاً من هذه المعونات نتيجة الفضائح التي بدأت بالكشف عنها والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمما كفضيحة الرشاوى الدولية وغسيل الأموال في مشاريع تطوير شبكات المياه والصرف الصحي في مصر التي بدأت على فترة سبعة أعوام متتالية بدءاً من أواخر الثمانينيات وحتى أوائل التسعينيات، فقد بلغت قيمة النصف فيها (5 مليارات دولار) أمريكي وهي تمثل حوالي (60%) من إرباح هذه المشاريع التي تم التعاقد عليها بصورة غير سلمية وغير مشروعة والتي شاركت فيها مجموعة من الشركات الخاصة بالإنشاءات والمقاولات العالمية، وقامت هذه الشركات بممارسة عمليات تزوير (عبد الواحد، 2001، ص. 75).

فضلاً عن ذلك فقد عبر الكاتب وليد عرابي بمقال نشرة في صحيفة الميدان عن رأيه من قضية قطع المعونات الأمريكية عن مصر عندما ذكر بأن هذه المعونات ترتبط فيها كثير من الفضائح والجرائم التي لا بد من الحكومة المصرية للتخلص منها فعلى سبيل المثال تم استقطاع (15%) من المعونة لاستيراد معدات صناعية أمريكية بالرغم من ارتفاع أسعارها وعدم استفادة الحكومة المصرية منها، إلى جانب إن هذه المعونة التي تعرضنا فيها للإذلال سنوياً ويعايرنا فيها الشعب الأمريكي إمام العالم وكأننا نحن شعب من المتسولين تلك هي الأموال الزائدة التي تهدد أمريكا دوماً بقطعها، وفي الوقت نفسه أعلن عن رغبته بأن تنقذ الحكومة المصرية كرامة شعبها وان ترفض بشكل حازم التدخل في شؤونها (عرابي و، 2006، ص. 23).

أوضح البعض الآخر من الكتاب بأنه لم يعد لائقاً بكرامة بلد كمصر بقاء هذه المعونات فيها، ويجب إن يتم إيجاد بديل لها بالسرعة الممكنة حتى وصلت بهم الحال إلى وصفها بـ ((اللجنة)) التي يجب التخلص منها سيما وان الولايات المتحدة مدركة بأنها تستفيد من مصر بأكثر مما تمنحها غير أنها استعملت هذه المعونات كضغط لعلها تنال المزيد من الفائدة جودة س، 2005، ص. 23).

ويمكن القول بأن قضية المعونات وقرار تخفيضها قد شغل اهتمام الرأي العام المصري بكافة طبقاته والتي عبر عن موقفه السليم منها بكثير من المقالات المنشورة على صفحاتها دون إن يعطوا أي اهتمام لما قد يتعرضون له نتيجة تأييدهم لقرار قطعها أو تخفيضها حيث اجمع الشعب المصري كافة على التخلص من هذه المعونات التي أضرت أوضاعهم أكثر مما إفادتهم لأنها أدت إلى ربط الاقتصاد المصري بالخارج، علاوة على إن السياسة الخارجية المصرية أصبحت رهينة لهذه الهيمنة الاقتصادية الخارجية.

النتائج

- 1- تباين وجهات النظر حول مفهوم المساعدات أو ما تعرف بالمعونات بين الكتاب العرب والأجانب.
- 2- كان لهذه المساعدات أهداف للسيطرة على القرار السياسي والاقتصادي المصري.
- 3- إن المعونات الثنائية بين طرفين لا تستهدف حل مشاكل الفقراء أو تحسين الظروف المادية لهم وإنما يكون الهدف الأساسي منها هو مصلحة الطرف المانح أكثر مما تكون مصلحة الطرف الآخر.
- 4- كان الهدف السياسي والأمني لهذه المساعدات هو الحفاظ على الكيان الصهيوني، علاوة على الهدف الاقتصادي بأن تصبح مصر سوقاً لتصريف البضائع الأمريكية.
- 5- الوعي الذي وصل إليه الشعب المصري بكافة طبقاته من استغلال هذه المعونات التي اقتصر على فئة معينة دون غيرها من الفئات الأخرى وهذا ما دفعهم إلى إعلان التأييد لقطع هذه المعونات والتخلص منها بالسرعة الممكنة.
- 6- تزايد حجم المعونات الاقتصادية الأمريكية لمصر فترة التسعينيات والتي وجهت للأغراض التنمية الاقتصادية.
- 7- أثر الأوضاع السياسية في الساحة العربية على العلاقات بين مصر والولايات المتحدة في جانبها الاقتصادي حتى أدت في نهاية المطاف إلى تخفيضها من عام 2009 حتى 2011.
- 8- استخدام واشنطن للمعونة كورقة ضغط على مصر حتى تقوم بتنفيذ الإصلاح السياسي والاقتصادي، هذه المعونات التي برزت كعامل مؤثر في العلاقات بين الطرفين سواء سلباً أو إيجاباً.

المصادر

- 1- ابراهيم , زينب, (10 مارس 1997), المساعدات الأمريكية في مصر... لمن؟ جريدة الأهرام الاقتصادي, ص.28.
- 2- ابراهيم , زينب,(19 أغسطس, 1996), العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية, جريدة الأهرام الاقتصادي, (جريدة), ص.24.
- 3- احمد, بيداء محمود, (2013), العلاقات المصرية – الأمريكية في عهد الرئيس حسني مبارك دراسة تاريخية – سياسية, مجلة كلية آداب المستنصرية, مجلد37, العدد62.
- 4- أحمد, مُجد إبراهيم محمود, 2006, المساعدات الأمريكية والأوروبية إلى الدول العربية المتوسطة تطورها ومحدداتها, مجلة العلوم القانونية والاقتصادية, القاهرة, مجلد48, العدد1.
- 5- أحمد, مصطفى علي, (1991), برامج الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر, مجلة المال والتجارة, مصر, مجلد23, العدد 268.
- 6- إسماعيل, رولا غازي, (2022), المساعدات الأمريكية إلى مصر ودورها في صناعة القرار السياسي, جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية, مجلة, سوريا, مجلد44, العدد6.
- 7- البحيري, سمير, (21 مايو, 2001), المعونة الأمريكية سلاح فاسد ضد مصر, جريدة الوفد, ص.3.
- 8- بركات, محمود,(19 نوفمبر, 2001), لا مساس بقيمة المعونات الأمريكية لمصر, جريدة الأهرام.
- 9- البطراوي, حسين, (1 ابريل, 1992), خفض المعونة الأمريكية لمصر عام 1993, جريدة الأهالي.
- 10- بطرس, ماجد رضا, (2010), العلاقات المصرية – الأمريكية المضامين والمستقبل, المجلة العربية للعلوم السياسية, عدد26.
- 11- جريدة الأهرام الاقتصادي, (4 مايو, 1985).
- 12- جريدة الأهالي,(1 يناير, 1997).
- 13- جريدة الأهالي,(15 مارس, 1989).
- 14- جريدة الأهرام الاقتصادي, (11 فبراير, 2002).
- 15- جريدة الأهرام, (17 ابريل 1993).
- 16- جريدة الأهرام, (17 مارس 1981), ص.14.
- 17- جريدة الأهرام, (3 ابريل 1993).
- 18- جريدة الأهرام, الاقتصادي, (16 مارس 1987).
- 19- جريدة الأهرام,(18 مارس, 1995).

- 20- جريدة الأهرام، (26 سبتمبر، 1998).
- 21- جريدة الأهرام، (31 أكتوبر، 1998).
- 22- جريدة الجمهورية، (29 أبريل، 2002).
- 23- جريدة الوفد، (1 أكتوبر، 2003).
- 24- جريدة الوفد، (12 مارس، 1998).
- 25- جريدة الوفد، (20 مارس، 2005).
- 26- جريدة الوفد، (16 مايو، 2003).
- 27- جريدة وطني، (28 مايو، 2000).
- 28- جلال، دينا، (24 أغسطس، 1987)، المعونة الأمريكية... معونة للاقتصاد الأمريكي، جريدة الأهرام الاقتصادي، ص. 68.
- 29- الجنابي، غفار جبار جاسم حمادي، (2012)، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصر 1974-1981، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تكريت: كلية التربية.
- 30- جودة، سليمان، (23 مارس، 2005)، هذه اللعنة... متى نتخلص منها؟ جريدة الوفد.
- 31- جوهر، حسن عبدالله، (2019)، التأثير المتبادل بين بنية النظام الدولي وسياسات القوى العظمى: إدارة الرئيس جورج بوش الابن نموذجاً، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مجلد 79، الجزء 1.
- 32- خضر، ماجدة (20 أبريل، 1998)، المعونة الأمريكية أضرت بالأوضاع في مصر، جريدة العربي.
- 33- خليل اياذ محمد، (2015)، برنامج المعونات الأمريكية وأثره على العلاقات المصرية الأمريكية في ظل الإدارة الجمهورية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مصر، مجلد 6، العدد 3.
- 34- خليل، محمد خليل، (2007)، المساعدات الاقتصادية بين أهداف المانحين وطموحات الممنوحين: دراسة تطبيقية من واقع المعونة الأمريكية لمصر، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، مصر، مجلد 21، عدد 2.
- 35- ذكري، نجلاء، (4 أكتوبر، 1999)، توقيع 28 اتفاقية بمنح قيمتها (7، 859) مليون دولار في إطار برنامج المساعدات الأمريكية للعام الجاري، جريدة الأهرام.
- 36- الربيعي، مصطفى أديب حميد عبد، (2014)، العلاقات الأمريكية - المصرية بعد عام 2001، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهدين: كلية العلوم السياسية.

- 37- رشيد، لمى محمود، (2022)، العلاقات المصرية - الأمريكية 1981-1998، رماح للبحوث والدراسات، مجلة، الأردن، العدد 69.
- 38- الرفاعي، شهيرة، (27 مارس، 1989)، مصر بدون المعونة الأمريكية، جريدة الأهرام الاقتصادي، ص.22.
- 39- رمضان، خالد محمود، (31 مايو، 2006) المعونة الأمريكية للحكومة المصرية وليست للشعب المصري، جريدة الدستور.
- 40- ريان، كمال، (16 يونيو، 1994)، بعد قرار تخفيض المعونة الأمريكية لمصر عام 1996 المعونات الأجنبية... مدفوعة الأجر من المصالح الوطنية، جريدة الأحرار.
- 41- زاوتر أودو، (2006)، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789 حتى اليوم، دار الحكمة.
- 42- سعداوي، يوسف، (27 يوليو، 1998)، تخفيض المعونة الأمريكية لن يؤثر على المواطن، جريدة الأهرام.
- 43- سليمان، رأفت، (29 يونيو، 2000)، بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 85 مليون دولار للمشروعات الصغيرة وإنشاء 45 وحدة تمويل، جريدة الأهرام.
- 44- سليمان، رأفت، (17 فبراير، 2001)، صندوق مصري- أمريكي لتمويل المشروعات المصرية، جريدة الأهرام.
- 45- سليمان، رأفت، (20 أبريل، 2000)، إستراتيجية جديدة للوكالة الأمريكية تستهدف تقديم 5 مليارات و 574 مليون دولار مساعدات أمريكية لمصر حتى عام 2009، جريدة الأهرام.
- 46- سنيه، الفقهي، (2014)، المساعدات الأمريكية لمصر، الملف المصري، مجلة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، العدد 4.
- 47- شميث آ، 2003، قاموس تراجم مصر الحديثة، ترجمة: عبد الوهاب بكر، مصر: المجلس الأعلى للثقافة.
- 48- شوقي، جمال، (3 يناير 1990)، 500 مليون جنيه مساعدات أمريكية لتمويل سبع شركات القطاع العام، جريدة الوفد.
- 49- صبحي، صبحي فاروق، (2004)، العلاقات الأمريكية / المصرية في عقد التسعينيات وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية: المعهد العالي للدراسات والسياسية والدولية.

- 50- عبد الرزاق, رانيا مُجَد, (2016), آفاق العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية, المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, جامعة عين الشمس, مصر, عدد3.
- 51- عبد العال, أنور محمود, (1999), نحو منطقة التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية الفرص والاحتمالات, المؤتمر العلمي السنوي الثالث, جامعة الزقازيق, مصر, العدد3.
- 52- عبد الواحد, عصام, (23 ابريل, 2001) فضيحة جديدة للمعونة الأمريكية في مصر, جريدة الأسبوع.
- 53- عبس, عاطف, (22 مارس, 2005), الشعب مصر يرفض المعونة الأمريكية الاستقلال والكرامة أعلى من كنوز العالم, جريدة الوفد, العدد 5646, ص.9.
- 54- العجمي, مبارك سعيد عوض, (2011), المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من (1980-2010), رسالة ماجستير (غير منشورة), جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم.
- 55- عرابي, وليد, (1 يونيو, 2006), جرائم المعونة الأمريكية في مصر, جريدة الميدان.
- 56- عز الدين, مُجَد, (3 يوليو, 1999), خلال زيارة الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة - اهتمام أمريكي كبير بدعم الاقتصاد المصري, جريدة الأهرام العربي, ص.26.
- 57- عطا, نبيل, (10 أكتوبر, 1998), المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر... باقية, جريدة أخبار اليوم.
- 58- فايد, عمار احمد, (2012), المعونة الأمريكية بين كامب ديفيد.. وثورة يناير, نخضة ميديا للدراسات والأبحاث.
- 59- فرحات البير, (ب د), مصر في ظل السادات 1970-1977, دار الفارابي, د. ت.
- 60- فهمي, حنان, (26 مارس, 2005), تصاعد التأييد لدعوة رئيس الوفد برفض المعونة الأمريكية, جريدة الوفد, ص.8.
- 61- المجالي, غيث طلال فايز, (2014), العلاقات المصرية الأمريكية في الفترة (2001-2010), رسالة ماجستير (غير منشورة), الأردن: جامعة مؤتة.
- 62- مُجَد, عبد الناصر, (5 أكتوبر, 1998), توقيع اتفاقية خفض المعونة الأمريكية, جريدة الأحرار.
- 63- مُجَد, عبد الناصر, (9 ابريل, 2001), 25 مليار دولار حجم المعونات الأمريكية لمصر في ربع قرن, جريدة الأحرار.

- 64- محمود، بدوي، (23 ابريل، 1987)، المعونة الأمريكية وأثارها على الاقتصاد المصري، جريدة الجمهورية، ص7.
- 65- المزروع، احمد بن مزروع بن عبد الله، (1432)، المعونات الاقتصادية الخارجية (دراسة فقهية مقارنة)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- 66- النبراوي، ناهد، (21 مارس، 2005)، بدائل المعونة الأمريكية، جريدة الأحرار، ص.3.
- 67- النجار، السيد، (22 يناير، 2002)، بمشاركة 40 دولة ومؤسسة عالمية وإقليمية رئيس الوزراء بفتح مؤتمر الدول المانحة في شرم الشيخ، جريدة الإخبار.
- 68- هاتير، تيرزا، (1979)، امبريالية المساعدات، ترجمة: مجدي نصيف، دار ابن رشد.

- 1- Morgenthau, Hans,(1962) " *Apolitical theory of Foreign Aid* " the *American Political science Review*, Vol56, No2.
- 2- Radelet, Steven,(2006),*A Primer on Foreign Aid: center for Global Development working Paper no. 92.*